واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي

أ. فتحية علي البركي
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
جامعة الزيتونة
Fthyhly644@gmail.com

أ. ربيعة عاشور المبسوط
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد
الجامعة الاسمرية الإسلامية
elmabsotr@gmail.com

المستخلص:

أشارت الدراسة إلى واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي والتحديات التي تواجه القطاع. بالإضافة إلى تحليل وضع ليبيا في مؤشرات البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة.

واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستمدت معلوماتها من مختلف المصادر والمراجع كالكتب والدوريات، والبحوث العلمية، والمؤتمرات العلمية، بالإضافة إلى المواقع الرسمية على شبكة المعلومات الدولية.

وقد أسفرت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها أنه بالرغم من الجهود المبذولة لمؤسسات التعليم في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي، إلاَّ أن تقييم المؤشر متأخر.

وأخيراً اقترحت الدراسة جملة من التوصيات من أهمها دعم قطاع التعليم، وتحسين وتشجيع توجهاته نحو الرقمنة، وذلك لإظهار مكانة الاقتصاد الليبي ضمن المؤشرات الدولية.

الكلمات الدالة: الاقتصاد المعرفي، الاقتصاد الليبي، قطاع التعليم، مؤشرات.

المقدمة:

يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي" الريعي" إلى الاقتصاد الحديث "اقتصاد المعرفة"الذي يرتبط بالتطور المعرفي العلمي والتكنولوجي ، وبناء قاعدة المعلومات وصقل المهارات العلمية التي تحفز إلى الابتكار ،يتطلب التركيز على التعليم باعتباره من المقومات الأساسية ،وقاعدة البناء في الاقتصاد المعرفي والاستثمار الحقيقي لتكوين رأس المال البشري.فأهمية التعليم في الاقتصاد ليس بموضوع جديد ، بل تناوله أقدم الاقتصاديين ، فقد أوضح آدم سميث في كتابه الشهير "ثروة الأمم 1776" وفي أكثر من موضوع أهمية التربية والتعليم وجعلها من عناصر رأس المال الثابت. إضافة إلى عدد من الاقتصاديين، مثل" الفريد مارشال"والتأكيد على ضرورة وأهمية التعليم في التنمية الاقتصادية، وضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم، وأعتبر مارشال أن أعلى أنواع رأس المال قيمة، هو رأس المال

الذي يستثمر في الإنسان، إذ إنه عن طريق الإنسان تتقدم الدول، وأن إعادة اكتشاف الأهمية الاقتصادية للتعليم هو الأساس لفهم الاقتصاد المعرفي.

حيث إن التعليم الجيد والعمالة الماهرة والمتعلمة أمر ضروري في اقتصاد المعرفة ، لخلق واكتساب ونشر واستخدام المعرفة ذات الصلة بالمعرفة التي تزيد من العوامل الإجمالية المتعلقة بالإنتاجية ، وبالتالي تحسين النمو الاقتصادي ، فالتحول الذي يعتمد على الإنتاجية و المعرفة والابتكار والتنافسية ، يتطلب إصلاحات حقيقية ، وذلك من خلال برامج تعليم نوعي لمختلف المراحل التعليمية ، لان التعليم الثانوي و الفني والتعليم العالي في المجالات الهندسية والعملية ضروريان للابتكار التكنولوجي ، وأن إنتاج المعرفة الجديدة وتكييفها مع بيئة اقتصادية معينة يرتبط عموماً بمستوي أعلي من المؤهلين.

ومن أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة، يستدعي من ليبيا أن توفر رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل وتوفر نظام تعليمي فعال ومثمر الذي يمكن أن يلبي احتياجات الاقتصاد المعرفي.

وبناء على ذلك سعت الدراسة للتعرف على واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز الاقتصاد المعرفي.

1-مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي:

- هل ساهم قطاع التعليم في ليبيا في تحقيق مؤشرات الاقتصاد المعرفي (حسب منهجية البنك الدولي) خلال الفترة (2000-2012)؟

2-فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية مفادها مخرجات قطاع التعليم في ليبيا لا تلبي احتياجات التحول إلى الاقتصاد المعرفي حسب منهجيه البنك الدولي (2000-2012).

3-أهمية البحث:

أ-تعد هذه الدراسة ذات أهمية لصانعي القرار وخاصة وزارة التعليم من خلال الوقوف على واقع التعليم في ليبيا.

ب-كما أنها ذات أهمية لطلبة الاقتصاد من خلال معرفة مؤشرات الاقتصاد المعرفي والدور الذي تلعبه المؤشرات في بيان أهم المتغيرات المرتبطة بالتوجه نحو الاقتصاد المعرفي

ج-كما تكمن أهمية الدراسة في كونها أحد الخطوات المهمة في التحول من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على العنصر الناضب إلى الاقتصاد البديل، والذي أصبح سمة من سمات العصر الحالي.

د-إثراء المكتبة المحلية والعربية بالمصادر والبحوث المتعلقة بموضوع الاقتصاد المعرفة.

4-أهداف البحث:

أ-التعرف على علاقة التعليم باقتصاد المعرفة.

ب-تحليل وضع ليبيا في مؤشرات البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة.

ج-التعرف على واقع التعليم في ليبيا كما توضحه البيانات والجداول حسب منهجية البنك الدول.

د-بيان التحديات التي تواجه قطاع التعليم.

5-منهج البحث:

لتحقيق أغراض البحث تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المدعم بالبيانات والإحصاءات المستقاة من مصادر التوثيق والمعلومات الرسمية بالدولة والمتعلقة بموضوع البحث (مصرف ليبيا المركزي، وزارة التخطيط، الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق) وباعتباره المنهج الأنسب لوصف مفاهيم البحث وتحليل المؤشرات الدالة على الاقتصاد المعرفي في ليبيا.

6-تقسيم البحث:

بناءً على منهجية البحث تم تقسيمه إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: التعليم وعلاقته باقتصاد المعرفة.

المحور الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي (مناهج القياس).

المحور الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في ليبيا.

المحور الرابع: واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز اقتصاد المعرفة.

7-الدراسات السابقة:

سيتم استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت تحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة، وأهمها:

- الدراسة الأولى: دراسة مسعى(2015) أطروحة دكتوراه بعنوان: اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر: -هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مفهوم وسمات اقتصاد المعرفة واستكشاف فرص ومتطلبات الجزائر لأجل بناء بيئة مواتية لاقتصاد المعرفة، بالإضافة إلى تحليل أهم مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال تغطية التطورات الحاصلة في رأس المال البشري والنظام التعليمي. وتمَّ اتباع المنهج الوصفي عند

التعرض لمسلمات النظرية للدراسة، وكذلك تمَّ اتباع المنهج التحليلي عند تتبع تطورات بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أنه بالرغم من وجود مؤسسات تعليم عال في الجزائر إلاَّ أنها تحتاج وقتاً كبيراً لكي ترسخ بنيتها، وتجود دورها المعرفي، أيضاً بالرغم من تزايد الإنفاق على التعليم في الجزائر إلاَّ أن نسبة هذا الإنفاق إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الإنفاق الكلي في تراجع مستمر

- الدراسة الثانية: دراسة الصغير(2018) بعنوان:الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية في ليبيا:-هدف هذا البحث إلى تحليل ودراسة أهم المؤشرات الدولية في قياس الاقتصاد المعرفي ، بالإضافة إلى بيان موقع ليبيا بين هذه المؤشرات ، كما هدف البحث إلى توضيح وبيان الخطوات التي اتبعتها ليبيا للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي ، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي ، وذلك من خلال وصف وتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الاقتصاد المعرفي في ليبيا ، وتمَّ التوصل إلى نتائج من أهمها أنه لكي يتم التوجه نحو الاقتصاد المعرفي ، فإن ذلك يتطلب بنية أساسية قوية لنظام اقتصادي ومؤسسي و إعادة هيكلة نظام التعليم بكافة مراحله ، وتقوية البحث العلمي والتطوير ، بالإضافة إلى ربط مخرجات التعليم والتدريب بحاجة سوق العمل.

- الدراسة الثالثة: دراسة اكريم (2018) بعنوان: أثر العوائد النفطية على المؤشرات التعليمية في ليبيا خلال الفترة (1990-2015): -هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر العائد النفطي على القطاع التعليمي في الاقتصاد الليبي. وتمَّ التوصل إلى نتائج من أهمها وجود علاقة طردية بين متغير العائد النفطي، ومتغير مؤشرات القطاع التعليمي في ليبيا. أيضاً وبالرغم من ملاحظة تحسن ملحوظ في أغلب مراحل التعليم، وزيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، وارتفاع معدلات القراءة والكتابة لدى كبار السن، وارتفاع حجم الإنفاق على قطاع التعليم، إلاَّ أن هذا التحسن مازال متأخر، وخاصةً لأن أغلب الخرجين من التخصصات النظرية وليس التطبيقية، مما سبب عرقلة في هيكلية القوى العاملة في ليبيا.

لذلك فإن توصيات هذه الدراسة تتمحور في ضرورة الاهتمام بهيكلية قطاع التعليم في ليبيا، وخاصةً التخصصات التطبيقية، وتنسيق حجم الإنفاق بما يتلاءَم مع حجم المخرجات المطلوبة.

- الدراسة الرابعة: دراسة غالي(2017) أطروحة دكتوراه بعنوان: دور الدولة في تنمية إقتصاد المعرفة، دراسة حالة الجزائر-جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس: -هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة، وذلك عن طريق دراسة واقع اقتصاد المعرفة، وتحديد دور الدولة في

اتخاذ إجراءات للتوجه نحو اقتصاد المعرفة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل واقع اقتصاد المعرفة عن طريق تحليل مؤشرات اقتصاد المعرفة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الجزائر لاتتوفر فيها بيئة مناسبة تساعدها على الاندماج في اقتصاد المعرفة، كما أنه بإمكان النظام الاقتصادي الجزائري أن يجعل من اقتصاد الجزائر اقتصاد معرفة، وأيضاً أن الجزائر تهتم بتوفير بيئة مشجعة على التعليم والبحث العلمي كأحد متطلبات تنمية اقتصاد المعرفة.

– الدراسة الخامسة: دراسة زليخة ومحمد(2018) بعنوان: الاندماج في اقتصاد المعرفة بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر: –هدفت هذه الدراسة إلى دراسة متطلبات اقتصاد المعرفة، وتحليل وتقييم مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي، بالإضافة إلى دراسة بعض التحديات التي تواجه الدول للاندماج في الاقتصاد المعرفي. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بمصادر أولية وثانوية. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التحول نحو اقتصاد المعرفة يتطلب توافر بيئة إنتاج وتوظيف المعرفة بكفاءَة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والاهتمام بالتعليم النوعي وليس الكمي، وضرورة دعم البحث العلمي والتطوير، وتشجيع الإبداع والابتكار.

المحور الأول: التعليم وعلاقته باقتصاد المعرفة:

أولاً: مفهوم التعليم:

المقصود بالتعليم اصطلاحاً هو عبارة عن العملية المنظمة التي يمارسها المعلم بهدف نقل ما في ذهنه من معارف ومعلومات إلى الطلاب المتعلمين الذين يكونون بحاجة إلى هذه المعارف، ونجد في التعليم أن المعلم تكون في ذهنه مجموعة من المعلومات والمعارف يحاول إيصالها للطلاب، كونه يرى أنهم بحاجة إليها، فينتج حصول المتعلمين على تلك المعارف، وما يمتلكه من خبرات في هذا المجال. (الجازي، 2016، ص1).

أما مفهوم التعليم العالي فيقصد به التعليم الجامعي الذي يتم من خلاله إعداد إطارات علمية وفنية وتنظيمية وإدارية انطلاقاً من كونه يحتل قمة السلم التعليمي. (مدفوني، 2017، ص78).

ثانياً: الاقتصاد المعرفي والاستثمار في رأس المال الفكري:

تعد تنمية واستثمار رأس المال الفكري عاملاً أساسياً في الارتقاء والنهوض بمخرجات منظومة الدولة المعرفية، وذلك من خلال تنمية قدرات التشغيل وإعادة هيكلة مؤسسات البحث والتطوير مع كافة مؤسسات التعليم. (الصغير، 2018، ص652)

وحيث إن أهم مخرجات التعليم هو الفرد القادر على اكتساب المعرفة للإسهام في التنمية ، لذلك لكي يكون إعداد الموارد البشرية مثمراً وفاعلاً فإنه يلزم الاعتناء بعناصر الإتقان والجودة في النظام التعليمي والتدريب، بما يعمل على إعداد وتأهيل القوى البشرية معرفياً وعلمياً ومهنياً للعمل في مختلف قطاعات التنمية، ومن جانب آخر فإن منظومة التعليم والتدريب يجب أن تحتل مكانة إستراتيجية هامة في بناء وتنمية رأس المال البشري باعتبار أن التعليم والتدريب يمثلان معاً العنصر الهام في إعداد وتوفير القوى العاملة المؤهلة والمدربة التي تقابل الاحتياجات الكمية للتنمية. (تقرير التنمية البشرية، 2009، ص28).

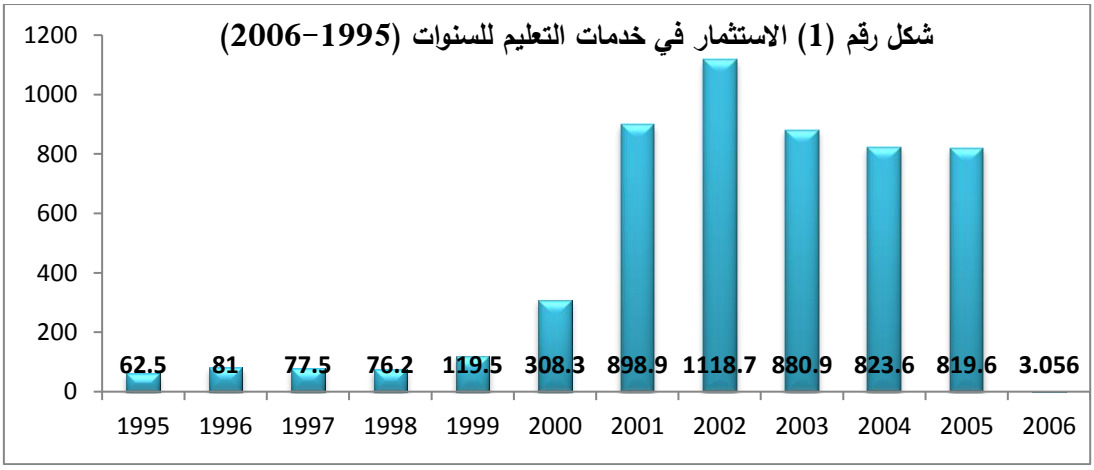

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: مركز البحوث الاقتصادية، البيانات الإحصائية والاجتماعية، بنغازي، ليبيا.

ثالثاً: العلاقة بين قطاع التعليم والاقتصاد المعرفي:

يعد التعليم أهم ركيزة من ركائز الاقتصاد المعرفي، لذلك نجد أن الدول تعطي له أهمية كبيرة، وينقسم التعليم إلى ثلاثة مستويات هي:-(حنيش، 2022، ص69).

1-المستوى الأول (التعليم قبل الجامعي): وهذا المستوى هو المدخل الأم في إنتاج المعرفة، وهو له دوراً أساسيً في بناء رأس المال المعرفي، لأنه يعد أساس التجهيز لتحقيق الإبداع والإنتاج المعرفي، ويتم عن طريقه تقديم العلوم والمعارف، وزيادة فرص التعليم من خلال المهارات والقدرات الإبداعية.

2-المستوى الثاني (قطاع التعليم التقني والتدريب المهني): وهذا المستوى تزداد أهميته من خلال مساهمته في توفير الأيدي والخبرات الماهرة، وتوفير العديد من فرص إنتاج المعرفة، وذلك لأنه المدخل الأساسي لقياس ارتباط التعليم بسوق العمل، ويقدر إمكانيات مؤسسات التدريب للنهوض برأس المال البشري.

3-المستوى الثالث (قطاع التعليم العالي): وهو يساهم في تحسين القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية، وله أهمية كبيرة في تعليم الشباب وتطوير الكفاءات والمهارات وتوسيع المعارف، ودعم القدرات لإنتاج المعرفة واستخدامها في شتى المجالات.

فالاقتصاد المعرفي يعتمد على إنتاج عمال المعرفة الذين لهم دور مهم في الدولة، كاستثمار للثروة المعرفية، وذلك يتم من خلال سياسة منظومة التعليم كالأتي:-(سعيد، ص20)

1-الاهتمام بتطوير التعليم، من خلال زيادة تعليم الأفراد.

2-الاهتمام بالمهارات الأساسية لطلبة المدارس الابتدائية.

3-التكامل بين قطاع تقنية المعلومات والاتصالات قطاع التعليم والتدريب.

4-إعادة هيكلة قطاع التعليم بشكل أكثر تقنية وكفاءة.

5-الاهتمام بتطوير التعليم والتدريب عند كل المراحل التعليمية.

6-المراقبة مع استمرار التقييم في الأداء عند كل المراحل التعليمية.

7-المشاركة مابين قطاع التعليم والتدريب، ومؤسسات المجتمع المدني.

رابعاً: أولويات التعليم في ظل اقتصاد المعرفة:

إن أولويات التعليم في ظل اقتصاد المعرفة خاصة في الدول النامية تتمثل في الأتي: (زليخة وآخرون، 2018، ص12)

1-تحديد معدلات النمو والتطوير في أنواع التعليم المختلفة، وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية والالتجاء إلى إلزامية التعليم، من أجل تدعيم وتوسيع مشاركة جميع أفراد المجتمع، وهذا من شانه يزيد من مهارات ومعارف وإنتاجية أفراد المجتمع.

2-يفرض اقتصاد المعرفة ضرورة منح الأولوية للتطوير النوعي لا الكمي للتعليم، حيث يكون الاهتمام والتركيز على تطوير مضامين التعليم ومحتوياته وأساليبه وطرقه من خلال استغلال التقنيات الحديثة في مجال التعليم والاستثمار الأمثل لتكنولوجيا التعليم والمعلومات للارتقاء بنوعية التعليم مثل التعليم الالكتروني والتعليم عن بعد.

3-إعطاء الأولوية لعملية التدريب بحكم ارتباطها بالجوانب العلمية والتطبيقية بالشكل الذي يجعل التدريب أكثر ارتباطاً بالتقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة.

4-التركيز على الجوانب ذات الطابع العملي والتطبيقي التي تخدم النشاطات عموماً وبالأخص التي تخدم النشاطات الاقتصادية والإنتاجية منها.

خامساً: اقتصاد المعرفة (مفاهيم أساسية):

1- مفهوم المعرفة:

تعددت وتنوعت التعريفات الموضحة لمفهوم المعرفة ولم يتم التوصل إلى تعريف محدد متفق عليه لمفهوم المعرفة ومن هذه التعريفات المأخود بها من يصف المعرفة " بأنها المرحلة النهائية من تحول البيانات إلى معلومات والتي تتحول بدورها إلى معرفة من خلال توفر بيئة معرفية ممكنة لهذا التحول مع ضرورة وجود ترابط عضوي ما بين البيانات والمعلومات والمعرفة. (سامر بابكر، 2021، ص7). وهناك من يرى أن المعرفة مزيج من الخبرات والمهارات، القدرات، والمعلومات، المهارات السياقية المتراكمة لدى العاملين والمنظمة. (صورية، 2022، 335)

كما عرفها آخرون "بأنها حصيلة استخدام البيانات والمعلومات والتجارب التي يحصل عليها من جراء التعلم والخبرة التي تجعل من يملكها أن يتجاوب مع المستجدات التي تواجه وتجعله أكثر قدرة على الوصول إلى حلول أحسن للمشاكل التي تقع في مجال معرفته ومن خلالها يستطيع تشخيص المشاكل وتحديد البدائل لها والوصول إلى حلول جيدة (كساب، 2014، ص23) وتتخذ المعرفة أشكالاً عدة منها:

- النوع الاول المعرفة الصريحة: "عرفتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تقسيمها للمعرفة سنة 2003 على أنها الخبرات والتجارب المحفوظة في الكتب والوثائق أو أية وسائل أخرى سواء كانت مطبوعة أو إلكترونية وهذا النوع من المعارف من السهل الحصول عليه والتلفظ به بوضوح ونشره ويمكن للإفراد أن يستخدموا ويتقاسموا هذا النوع من المعارف من خلال الندوات واللقاءات والكتب والمناقشات العامة وتبويبها ووضعها في إطار ما. (صغور، دعاس ،2022، ص397)

- النوع الثاني المعرفة الضمنية: هي المعرفة المختزنة في عقول الأفراد والمكتسبة من خلال تراكم خبرات سابقة وغالباً ما تكون ذات طابع شخصي ما يصعب الحصول عليها لكونها مختزنة داخل صاحب المعرفة (كساب، 2013ص27)

2-تعريف اقتصاد المعرفة:

بدأت اقتصاديات دول العالم تتجه نحو توجهات جديدة أطلق عليها تسميات مختلقة، مثل الاقتصاد الجديد، الاقتصاد مابعد الصناعي، واقتصاد المعلومات، واقتصاد الإنترنت، والاقتصاد الرقمي، والسبراني، والاقتصاد الافتراضي، الاقتصاد الشبكي، والاقتصاد الإلكتروني، واقتصاد اللاملموسات. وأخيراً اقتصاد المعرفة الذي يعد نمطاً متطوراً عن الأنماط السابقة، وهو الاقتصاد الذي تؤدي فيه المعرفة دوراً أساسياً في خلق الثروة، وتحتل فيه مساحة أكبر وأكثر عمقاً عما كانت في أشكال الاقتصاد السابق. (أبو الشامات، 2012، ص596)

كما يشير نحو الاقتصاد الواعي والمفتوح، الذي من خلاله ظهرت العديد من المفاهيم الجديدة والمغايرة للنظرية التقليدية التي تناولت الاقتصاد المعرفي، ومن أبرز هذه التعريفات:

أ-يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه نظام للاستهلاك والإنتاج، يعتمد على رأس المال الفكري، حيث إن اعتماده على القدرات الفكرية، يعد أكبر من اعتماده على المدخلات المادية أو الموارد الطبيعية، فهو يساعد على زيادة سرعة التقدم التقني والعلمي، كما أنه يستخدم في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتطويره في المدى الطويل. (https//nub.ly).

ب-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2003عرف اقتصاد المعرفة بأنها نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، والاقتصادي والمدني والسياسي والحياة الخاصة، وصولا لترقية الحالة الإنسانية، أي إقامة التنمية الإنسانية. (صورية ، رشيد ، 2023ص336)

وفي ضوء ماتقدم فإن اقتصاد المعرفة في الأساس"يقصد به أن تكون المعرفة هي المحرك الأساس للنمو الاقتصادي، وبذلك يتحول مركز الثقل من المواد الأولية والمعدات إلى التشديد علي المعلومات والمعرفة، ومراكز التعليم والبحث، وكما كانت الأرض عامل الإنتاج الرئيس في الاقتصاد الزراعي، والآلة عامل الإنتاج في الاقتصاد الصناعي، فإن المعرفة هي عامل الإنتاج في الاقتصاد المعرفي. (https:tarbiyaa.com.20)

4-ركائز اقتصاد المعرفة:

يستند الاقتصاد المعرفي على أربع ركائز أساسية، هي على النحو التالي:

أ- الابتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.(علة ، ص8 ، 2013) حيث يعتمد الابتكار في جل أنشطته على البحث والتطوير.وقد اعتمدت متغيرات البحث والتطوير على عدد الباحثين لكل مليون نسمة وبراءات الاختراع التي تسجل بواسطة الباحثين ، والبحوث والمقالات العلمية المنشورة، وحجم الاستثمارات المخصصة لأنشطة البحث والتطوير في

كل من القطاع الحكومي والخاص ، ومدى توفر الدعم المالي للمشاريع الفنية التي ترعرت في الحاضنات التقنية الوطنية. (بوخاري ،2021، ص7).

ب-التعليم والتدريب: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية، أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، وتنامت الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن المهارات الابداعية في المناحي التعليمية، وبرامج التعلم مدى الحياة. (بن شوفي وآخرون، 2023، ص54).

جـ-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات:-(**) التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف، وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي، وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. (بوريشة، ص602)، وحيث إن أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية، هو النمو المتزايد في قطاع التكنولوجيا والاتصالات، وإجمالي الناتج المحلي. حيث لوحظ ارتفاع استخدام العديد من الأجهزة الإلكترونية في كافة مؤسسات الدولة، نتيجة التطورات السريعة في قطاع تقنية المعلومات والتي أسهمت بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي. (الروز، 2006، ص132).

د-الحوافز الاقتصادية: تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل النظم القانونية والسياسية، التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو.وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا، وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (مراد عله، 2013، ص8).

المحور الثاني: مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي: -مؤشر البنك الدولي (Kam1995):

إن المعرفة في الاقتصاد المعرفي مادة غير ملموسة، لذلك أصبح من الصعب قياسها، وعليه فقد تمَّ العمل على تطوير أداة باسم"منهجية قياس المعرفة، وذلك لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتوطين ونشر المعرفة وتوظيفها في النظم الاقتصادية في 146 دولة. وتساعد هذه المنهجية في تحديد الجوانب الواجب على الدول الاستثمار فيها للتوجه نحو الاقتصاد المعرفي. (بني هاني، واخرون2021، ص181)

وتشمل هذه المنهجية على مجموعة تتكون من 83 مؤشر، يتم تحديد بياناتها آلياً ضمن الموقع الالكتروني للبنك الدولي.ويتم قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة عن طريق دليل مؤشرات اقتصاد المعرفة،

(**)حيث تمَّ الاعتراف بأهمية هذا المؤشر حسب البنك الدولي في السنوات الأخيرة كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي.

الذي يشمل 12 مؤشراً يمثل كل ثلاثة منها وكما هو مبين في الجدول التالي. (العالم وآخرون، 2019، ص197)

جدول رقم (1) مؤشرات الأداء الأساسية

ت	(1)	(2)	(3)	(4)
الركائز	الحوافز الاقتصادية	التعليم والتدريب	الابتكار (البحث والتطوير)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
المؤشرات	1-قيود التعريفة الجمركية 2-النوعية التنظيمية للعمل المؤسسي 3-حكم القانون وتفعيله	1-الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (عمر 15 سنة فاكثر) 2-النسب المئوية للالتحاق من الإجمالي بالتعليم الثانوي 3-النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم بعد الثانوي	1-حقوق الملكية الفكرية والترخيص 2-المقالات المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية لكل مليون فرد 3-براءات الاختراع الممنوحة من (USPTO) والعلامات التجارية	1 -عدد خطوط الهاتف لكل 1000 شخص من السكان 2-عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 شخص من السكان 3-مستخدمي الإنترنت لكل 1000

ولقياس الركائز الأربعة فإنه يتم قياس مجموعة من المتغيرات والمؤشرات الفرعية إزاء كل منها، وتنقسم منهجية القياس إلى النحو الأتي:

1-مؤشر المعرفة(ki): ويستخدم لقياس قدرة الدولة على تطبيق ونشر المعرفة، وهو يمثل مؤشراً على القدرات الكلية لتطوير المعرفة في دولة ما، ويقوم على ثلاثة محاور تشكل في مجملها محاور الاقتصاد المعرفي، وتتمثل في كل من = مؤشر الابتكار+ مؤشر التعليم والتدريب + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (نقادي، ص10)

2-مؤشر اقتصاد المعرفة: هو مؤشر تجميعي يقيس قدرة الدولة على توليد المعرفة وتوظيفها ونشرها من ناحية، وقدرتها على توظيف المعرفة في النظم الاقتصادية من ناحية أخرى. (بني هاني وآخرون2021، ص181)، ويهدف إلى قياس مدى جاهزية البيئة والدولة لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي في نظمها الاقتصادية، وهو بذلك يعد مؤشراً تجميعياً بين متغيرات المعرفة، وبين المتغيرات الاقتصادية التقليدية، بما يمكن من الوقوف على الحالة الراهنة لاقتصاد الدولة الموجه نحو اقتصاد المعرفة. ويتكون من أربعة مؤشرات وهي: نظام الحافز الاقتصادي والمؤسسي+ التعليم والتدريب+ نظام الابتكار+ تكنولوجيا المعلومات والاتصال. (اهداء ،2016)

ويتم قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة عن طريق دليل مؤشرات اقتصاد المعرفة، وبشكل عام فان هذا المقياس يمتد من (0–10) درجات، فكلما اقترب المؤشر من العشرة كان دليلاً على مستوى أفضل من المعرفة، وكلما اقترب من الصفر كان دليلا على أن الدولة في بداية الطريق.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي هناك أربعة مستويات لقيم مؤشر اقتصاد المعرفة تشمل مختلف المناطق، وهذه المستويات هي:-(بني هاني، وآخرون2021، ص182).

أ-مستوى رفيع: تزيد قيمة الدليل عن(7) وتتميز اقتصاديات هذه الدول بوجود أنشطة رصينة مرتبطة باقتصاد المعرفة والبدء بترسيخ جذور المعرفة.

ب-مستوى جيد: تتراوح قيمة الدليل ما بين(6-7) وتتميز دول هذه المنطقة بمستوى مقبول في مجال اقتصاد المعرفة، مع التحول تدريجياً من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة.

ج-مستوى متوسط: وتزيد فيها قيمة الدليل عن (5) وتقل عن (6) وتشمل الدول التي رسخت لقاعدة مبنية على اقتصاد المعلومات، وبدأت بالتحول إلى اقتصاد المعرفة.

د-مستوى منخفض: وتقل فيه قيمة الدليل عن(5) وتشمل الدول التي مازالت تسعى لتحقيق مجتمع المعلومات لتصل إلى مجتمع المعرفة، ورسم سياستها تجاه اقتصاد المعرفة. (بوخاري، 2021، ص7)

المحور الثالث: واقع اقتصاد المعرفة في ليبيا:

سيتم في هذا الجزء توضيح مكانة ليبيا في إطار اقتصاد المعرفة، من خلال المؤشرات الأساسية حسب منهجيتي البنك الدولي وكالتالي:

أولاً: مؤشرات اقتصاد المعرفة في ليبيا حسب منهجية البنك الدولي:

لمعرفة التقدم الحاصل في ليبيا في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة الذي أنشأه البنك الدولي، أو ما يعرف بمنهجية تقييم اقتصاد المعرفة والمتمثلة في الركائز الرئيسية. ووفقاً للبيانات المعطاة في الجدول رقم (2) نجد أن ليبيا تحتل مكانة متدنية جداً بالنسبة لمؤشرات اقتصاد المعرفة ، مقارنة ببعض دول العالم مثل السويد ، كما يتبين من الجدول رقم (3) ، كدولة متقدمة مثلاً ، حيث نجد أن جل مؤشرات السويد في مجال (8- 9) درجات ،في حين نجد أن ليبيا جل مؤشراتها محصورة في مجال (1-4) درجات من 10 ، ماعدا مؤشر التعليم الذي بلغ درجة متوسطة وصلت إلى(5.6) عام 2012 ، وهذا يدل على أن الإنجازات المتعلقة بالتعليم تبقي غير كافية ،كذلك بالنسبة لباقي المؤشرات فمثلا مؤشر الابتكار نلاحظ انه بعيد كل البعد عن المستوى المتوسط ، حث بلغ (3.9) درجة.كما نلاحظ أيضا انخفاضاً في مؤشر الحوافز الاقتصادية والذي يرجع لكون الدولة لا تدعم

مشاريع الخصخصة، باعتبارها مستندة على القطاع العام، بالإضافة إلى ضعف تنويع الصادرات الليبية.

جدول رقم (2) مؤشرات الاقتصاد المعرفي في ليبيا للسنوات (2000-2012)

المؤشرات (1-10) / السنوات	الترتيب	اقتصاد المعرفة KEI	المعرفة KEI	الحوافز الاقتصادية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
2000	125	3.1	2.9	2.1	1.3	3.9	1.1
2012	93	3.9	4.1	1.5	3.9	5.6	2.9

المصدر:

(1) حسن مظفر الروز، سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي وانعكاساته المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية، مداخلة للملتقى الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي، 2017، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

(2) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير المعرفة العربي، 2009.

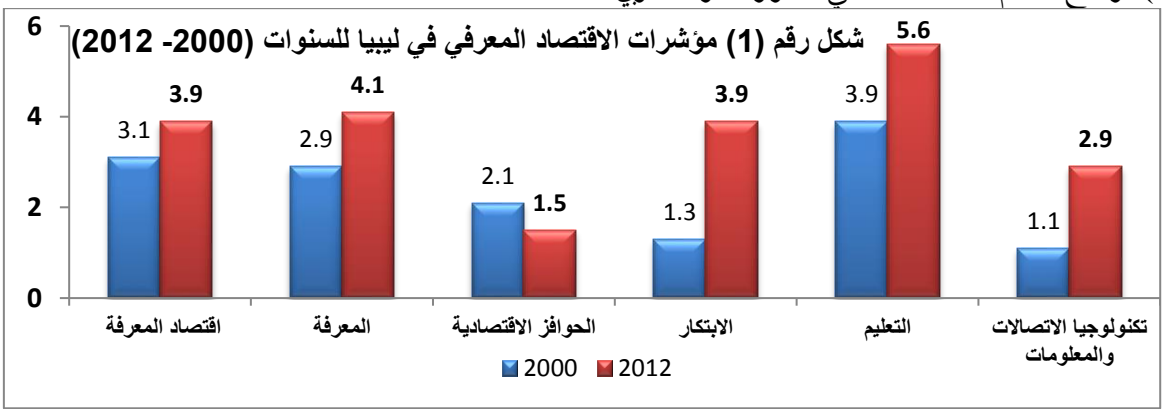

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2)

جدول رقم (3) مؤشرات الاقتصاد المعرفي في السويد للسنوات (2000-2012)

المؤشرات (1-10) / السنوات	اقتصاد المعرفة KEI	المعرفة KEI	الحوافز الاقتصادية	الابتكار	التعليم	تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	الترتيب العالمي
2000	9.530	9.560	9.420	9.220	9.670	9.790	1
2012	9.250	9.140	9.580	9.020	8.920	9.490	1

المصدر: غالي، 2017 ، ص 51 ، استنادا إلى موقع البنك الدولي.

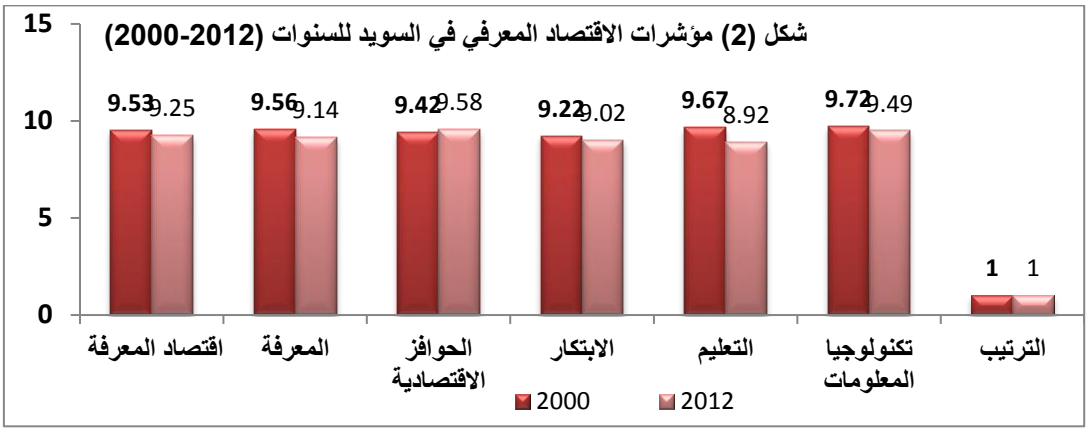

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3)

1-تطور ترتيب ليبيا في مؤشرات اقتصاد المعرفة:

كما يتبين من الشكل البياني والجدول رقم (2) أن ليبيا سجلت تطورات على مستوى كافة المؤشرات ماعدا مؤشر الحافز الاقتصادي.

- ارتفع مؤشر التعليم من 3.9 عام 2000 إلى 5.6 عام 2012 أي بتحسن قدره (1.7).
- مؤشر الابتكار ارتفع من (1.3) عام 2000 إلى (3.9) عام 2012 أي بتحسن قدره (2.6).
- مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ارتفع من (1.1) عام 2000 إلى 2.9 عام 2012 بتحسن قدره (1.8).
- تراجع مؤشر الحوافز الاقتصادي من (2.1) عام 2000 إلى (1.5) درجة عام 2012.

2-ترتيب ليبيا عالمياً في اقتصاد المعرفة:

اعتمادا على الشكل البياني (4) الذي يوضح تطور ترتيب ليبيا في اقتصاد المعرفة، نجد أن مؤشرات اقتصاد المعرفة الذي بلغ (3.1 درجة) عام 2000 وضع ليبيا في المرتبة (125 عالمياً) في الترتيب العالمي المعد من قبل البنك الدولي، وتقدمت ليبيا في الترتيب (ب 32 درجة) لتحتل المرتبة 93 من أصل 144 دولة عام 2012 والذي نلمس من خلاله تحسناً في مؤشر اقتصاد المعرفة بمقدار0.8 درجة استنادا لعام 2000.

وبناء على ماسبق نستنتج أن ليبيا تعاني تخلفا في إطار اقتصاد المعرفة، وهي بعيدة كل البعد عن النطاق التنافسي والنتائج المحصلة في مؤشرات اقتصاد المعرفة ضعيفة، وهذا ما يفسر الحالة الحرجة لليبيا.

3-تحليل وضع ليبيا في مؤشرات البنك الدولي لقياس اقتصاد المعرفة:

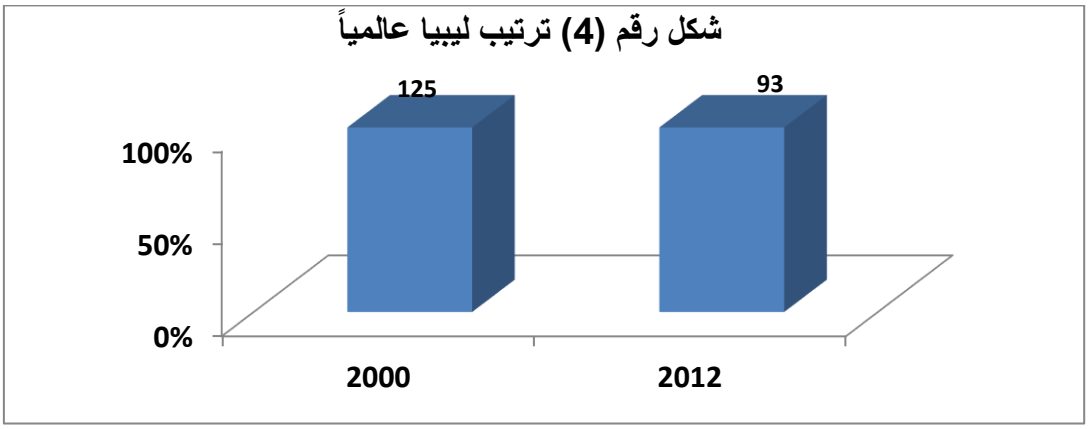

المصدر: من إعداد الباحثتين.

جاءت ليبيا في الترتيب 93 بين الدول القائمة على المعرفة وفقاً لمؤشر المعرفة عام 2012 بواقع (4.1 درجة) ومؤشر اقتصاد المعرفة بواقع (3.9 درجة) ما يعني أن ليبيا تأتي في المجموعة التي تقل فيها قيمة الدليل (عن 5 درجات) ويشير إلى ضعف في المؤشرات كما يتبين من الدليل. نلاحظ توسع الفجوة بين ليبيا وتحولها للاقتصاد المعرفي، وما يؤكد ذلك قيمة مؤشر اقتصاد المعرفة عام 2012 الذي وصل إلى (3.9 درجة) أي مستوى منخفض من المعرفة.

4-واقع ليبيا عربياً ضمن اقتصاد المعرفة:

يوضح الجدول رقم (4) ترتيب ليبيا مع الدول العربية، حيث يلاحظ من خلال دليل المعرفة بأن ليبيا تتفاوت تفاوت نسبياً مع الدول العربية.

جدول رقم (4) دليل اقتصاد المعرفة للدول العربية بالمقارنة مع دول العالم

قيمة الدليل	الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الابتكار	التعليم والموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دليل المعرفة	الفجوة
.1	تونس	5.3	4.6	4.1	5.0	7.4	1.2
.2	الإمارات	7	6.8	4.6	7.1	6.4	2.5
.3	الكويت	7	5.0	5.1	7.3	6.1	2.3
.4	البحرين	6.9	4.3	5.8	7.2	6.1	2.9
.5	قطر	6	5.8	5.3	7.1	6	1.8
.6	الأردن	5.8	5.7	5.5	4.6	5.4	1.2
.7	عمان	7.4	5.1	4.2	4.9	5.4	3.1
8	السعودية	5.4	4.0	5.0	5.9	5.1	1.9
9	لبنان	4.8	4.7	5.0	5.8	5	1.1

قيمة الدليل	الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الابتكار	التعليم والموارد البشرية	مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دليل المعرفة	الفجوة
10	مصر	3.6	4.5	4.4	3.5	4	1.0
.11	المغرب	3.9	3.7	2.0	4.2	3.4	2.2
.12	ليبيا	1.5	3.9	5.6	2.5	3.4	4.1
.13	الجزائر	2.6	3.5	3.7	3.2	3.3	1.1
.14	سورية	1.6	3.5	3	3.5	2.9	1.9
.15	العراق	0.3	4.2	2.4	3.6	2.6	3.9
.16	موريتانيا	4	1.8	0.7	1.9	2.1	3.2
.17	السودان	0.7	2.0	1.3	3.5	1.9	2.8
.18	اليمن	1.8	1.8	1.8	1.7	1.8	0.1
.19	جيبوتي	1.2	1.4	0.5	1.7	1.2	1.2

المصدر: تقرير المعرفة العربي لسنة 2009، ص235.

المحور الرابع: واقع قطاع التعليم في ليبيا كأحد ركائز اقتصاد المعرفة:

أولاً: تطور الإنفاق على التعليم في ليبيا:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أنه يوجد ارتفاع في الإنفاق الجاري مقارنة الإنفاق الاستثماري، في أغلب السنوات ، ماعدا في عام 2002، حيث بلغ قيمة الإنفاق الاستثماري ما قيمته741.6مليون دينار في حين بلغ الإنفاق الجاري على التعليم (539.9مليون دينار) بنسبة زيادة في النفقات الاستثمارية وصلت إلى57.9% ، وهذا يرجع إلى تغيير سعر الصرف.كما يلاحظ الزيادة في الإنفاق الجاري المتمثلة في(مرتبات الأفراد في قطاع التعليم مقارنة مع الإنفاق الاستثماري وهو الجانب الحيوي والمهم، والمتمثل في الإنفاق على البحث العلمي، والدراسات العليا والتأهيل والتدريب والتجهيزات العلمية).

كما يلاحظ أيضا أن الإنفاق على التعليم لا يتجاوز6% في حين أن نسبة الإنفاق على التعليم في بعض الدول الأخرى مثل السعودية تجاوز12%. وبالتالي فإن ضعف وانخفاض الإنفاق على التعليم والبحث العلمي، يعيق مسيرة التعليم في ليبيا، ما يتطلب إعادة ترتيب الأولويات في الإنفاق على التعليم، حتى يصبح التعليم مصدراً ذا قيمة عالية يعتمد عليه في رسم خطط التنمية الاقتصادية.

جدول (5) الإنفاق على قطاع التعليم في ليبيا خلال المدة (2000-2015)

السنوات	الإنفاق الجاري		الإنفاق الاستثماري		الإجمالي مليون دينار	%من الناتج المحلي الإجمالي
	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعليم	الإجمالي (مليون دينار)	% من إجمالي الإنفاق على التعلم		
2000	532.8	67.2	260.0	32.8	792.8	4.5
2001	634.2	74.6	216.1	25.4	850.3	4.7
2002	539.9	42.1	741.6	57.9	1281.5	4.6
2003	729.7	70.3	307.1	29.7	1036.8	3.1
2004	2103.3	80.8	498.4	19.2	2601.7	5.9
2005	2567.4	79.7	655.4	20.3	3222.8	4.8
2006	2171.3	76.9	651.3	23.1	2822.6	3.6
2007	2638.5	71.8	1036.6	28.2	3675.15	4.0
2008	2242.1	63.7	1907.6	36.3	5249.7	5.1
2009	2992.7	70.5	1252.9	29.5	4245.7	6.0
2010	4919.2	75.9	1566.1	24.1	6485.3	6.9
2011	2433.9	87.5	346.7	12.5	278.6	5.8
2012	3873.1	85.0	681.4	15.0	4554.5	4.0
2013	4223.7	82.8	876.5	17.2	5100.2	6.4
2014	3304.5	80.2	817.8	19.8	4122.3	9.6
2015	2968.6	78.2	824	21.7	3792.6	3.9

المصدر:- كريم ، 2018 ، ص 509. استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

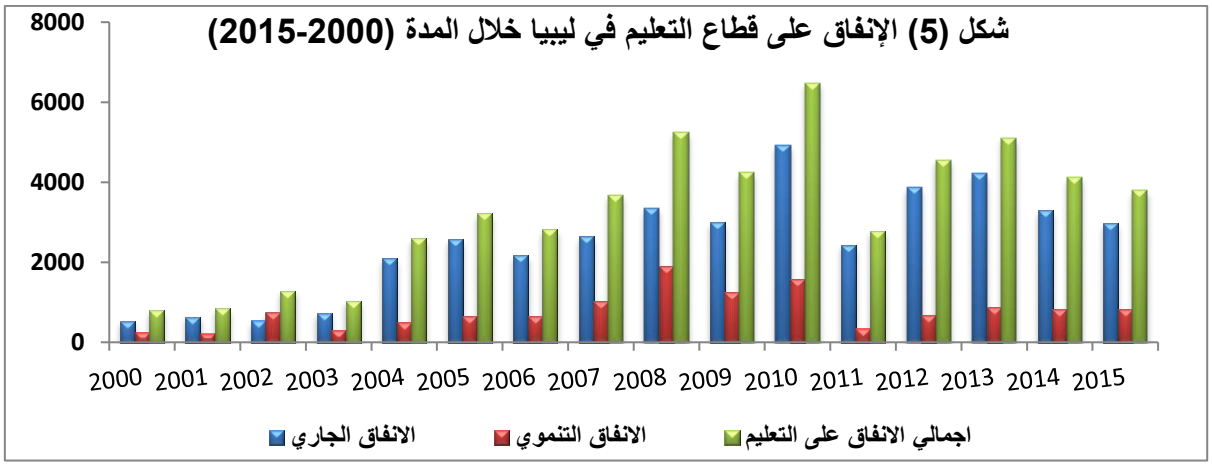

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (5)

ثانياً: مؤشرات التعليم حسب منهجية البنك الدولي:

يعد مؤشر التعليم من أهم مؤشرات قياس وتقيم اقتصاد المعرفة، حيث تتولى مؤسسات التعليم مهمة تعليم وتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءات المطلوبة (تكوين رأس المال الفكري). ويشتمل مرتكز التعليم والموارد البشرية على ثلاثة مؤشرات للدلالة على قياس الحالة التعليمية منها:

1-الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (عمر15 سنة فأكثر):

تمثل معدل معرفة القراءة والكتابة النسبة المئوية للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة وفمافوق، أي الذين يملكون القدرة على كتابة وقراءة فقرة قصيرة وبسيطة عن حياتهم اليومية وفهمها. ووفقاً إلى تقديرات حكومة الأمم المتحدة لسنة 2004 فإن (82%) من مجموع السكان البالغين (سن15 فما فوق) قادرون على القراءة والكتابة. وحسب معدل القراءة والكتابة احتلت ليبيا المرتبة (103) على المستوى العالمي حسب معدل معرفة القراءة والكتابة (ROIYAN Fallaha. ,2023).

شكل (6) تطور معدلات القراءة والكتابة بين الكبار في ليبيا للمدة(1990-2012)

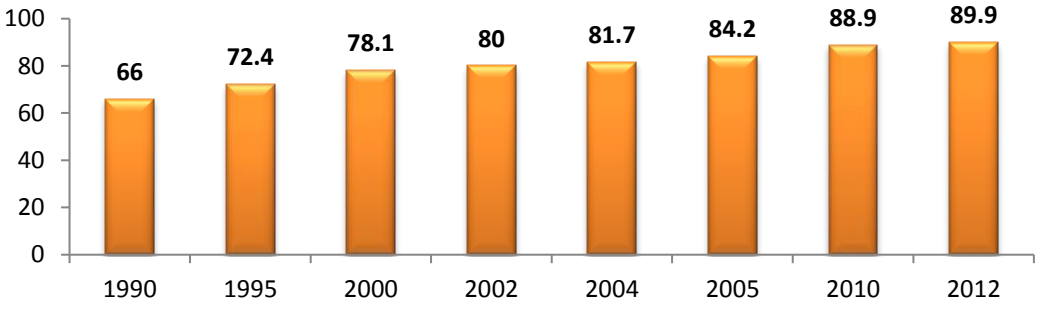

المصدر: من إعداد الباحثتين.

2-النسب المئوية للالتحاق من الإجمالي بالتعليم الثانوي:

التعليم الثانوي بصفة عامة هو مرحلة تعليمية من مراحل التعليم الرسمي الذي تمارسه المؤسسات التعليمية وفق عملية تسمى بالتنشئة المدرسية، ويقصد بالتعليم الثانوي ذلك النوع من التعليم النظامي الذي يلي مرحلة التعليم الأساسي، والذي يقدم للطلاب في المرحلة العمرية مابين (15-18 سنة) ومدته ثلاث سنوات، ويهدف إلى إعداد الطلاب للتعليم العالي والمشاركة في الحياة العامة. (المرغني وآخرون، 2019، ص208)

فقد شهد إجمالي الطلاب بهذه المرحلة نمواً ملحوظاً، حيث تشير معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الثانوي إلى حدوث تقدم إيجابي في جميع السنوات فقد ارتفع من 86% عام 1990 إلى 94% عام 2010 كما يتبين من الجدول رقم (6)، أن ليبيا جاءت في الترتيب (48) على المستوى العالمي، والترتيب الرابع على المستوى العربي عام 2006. (القلاقي، 2012)

جدول رقم (6) نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي في ليبيا

السنوات		1990	1996	2000	2005	2010
نسبة الالتحاق التعليم الثانوي	ذكور	84.7	102.9	75.1	102.0	86.3
	إناث	87.3	96.4	83.5	108.0	101.1
	إجمالي	86	99.65	97.3	105	94

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

3-النسبة المئوية للالتحاق بالتعليم بعد الثانوي (التعليم الجامعي):

للتعليم العالي خاصة الجامعي دور بالغ الأهمية في منظومة التعليم، واكتساب المعرفة بوجه عام، حيث يعمل على بناء قوة عمل قادرة على مسايرة التطورات العلمية والتكنولوجية، كما تشير التقارير إلى أن هناك نمواً سريعاً في معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في ليبيا، حيث يلاحظ تزايد عدد طلبة الجامعات بسبب افتتاح العديد من الكليات والجامعات بمختلف المدن، ما فتح مجالاً لالتحاق الطلبة (القلاقي، 2012).

وهذا ما مكن ليبيا من الحصول على موقع متقدم في تقرير الشفافية بالبند المتعلق بنسب الالتحاق بالتعليم الجامعي التي كان لليبيا فيه عام2009/2008 الترتيب(37) على المستوى الدولي ، والترتيب الأول على المستوى العربي.(اسرير ، وآخرون ، ص707).

رابعاً: موقع ليبيا عربيا وعالميا حسب مؤشر التعليم والتدريب:

جدول رقم (7) مؤشرات التعليم الخاصة بليبيا لسنة 2010 دولياً وعربياً

اسم المؤشر	معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي
موقع ليبيا دولياً	%93.5	48	4
موقع ليبيا عربياً	%55.7	37	1

وكما يوضح الجدول رقم (8) أن رتبة ليبيا في مؤشرات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي تعتبر جيدة، حيث يتضح أنها في الرتبة (7) عام 2012 وفق مؤشر الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وفي الرتبة(11) وفق مؤشر معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من بين 144دولة.وأن مؤشر الملتحقين بالتعليم الجامعي جاءت ليبيا في الرتبة 46 خلال العام 2012.

جدول (8) يبين رتبة ليبيا وفق مؤشرات معتمدة عن التعليم

السنوات	معدل اللاالتحاق بالتعليم الابتدائي	معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي	معدل الالتحاق بالتعليم الجامعي	التعليم العالي والتدريب	الوصول إلى الانترنت في المدارس	جودة النظام التعليمي	التعاون بين الجامعات والقطاع الصناعي	جودة مؤسسات البحث العلمي	توافر خدمات البحوث والتدريب
2009 الرتبة من 133	-	48	34	75	121	128	115	91	114
2010 الرتبة من 139 دولة	-	48	37	95	129	138	131	125	134
2012 الرتبة من 144 دولة	7	11	46	104	134	142	128	125	143

المصدر: -مندوبية ليبيا لدى اليونسكو، 2018.

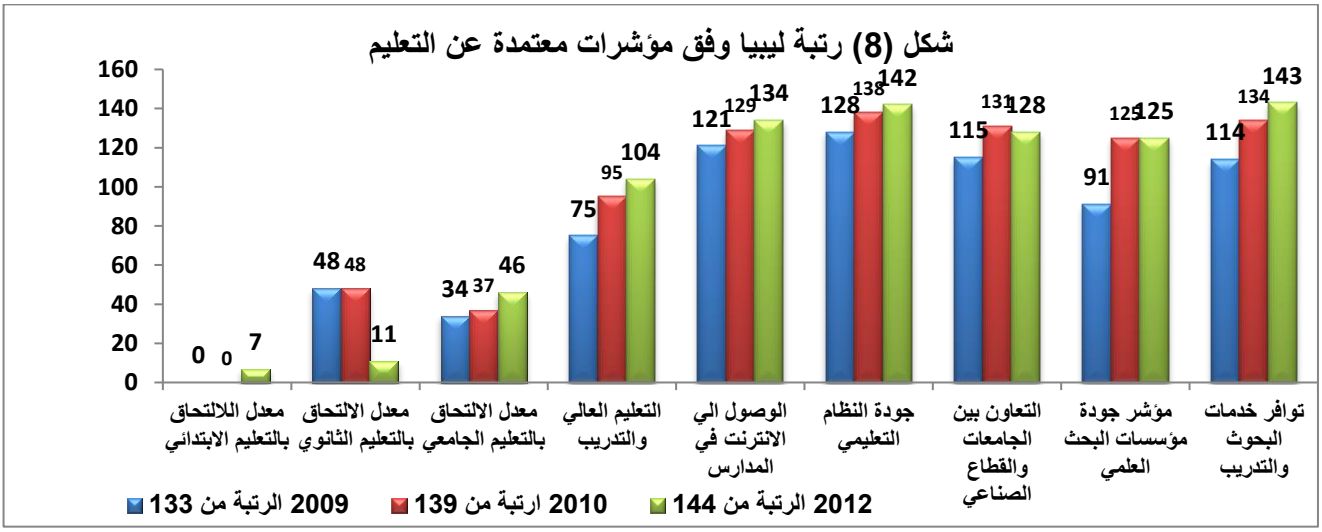

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (8)

خامساً: التحديات التي تواجه قطاع التعليم في ليبيا في التوجه نحو الاقتصاد المعرفي:

1-يعتبر قطاع التعليم والتدريب من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمهمة للدولة، لأنه المصدر الرئيس لعرض العمل، حيث لوحظ ظهور اختلال في هيكل سوق العمل الليبي، بسبب عدم ربط مخرجات نظامي التعليم والتدريب مع متطلبات سوق العمل.(*) كما أن تدني مستوى مخرجات قطاع التعليم أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

2-ضعف البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في كل مؤسساتها، وعدم ملاءمة المبني التعليمي لاستيعاب المختبرات والورش، بالإضافة إلى زيادة الكثافة العددية للطلاب في بعض المؤسسات وانخفاضها في مؤسسات أخرى.

3-تأخر إدخال التقنيات التعليمية الحديثة بالمنظومة التعليمية مثل الحاسوب وشبكات الانترنت وقواعد المعلومات والتمسك بالطرق التقليدية القديمة لتعليم الطالب التي تكرس الحفظ والتلقين واسترجاع المعلومات في الامتحانات وارتباط قيمة الشهادة بالعمل الحكومي دون معايير مهارية، وبالتالي التعليم التقليدي لا مكان له في مجتمع المعرفة.

4-نقص الجودة في مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم والتدريب بمختلف مستوياتها المتوسطة والعالية والمتقدمة.

5-انخفاض نسبة الإنفاق على البحث والتطوير للإنفاق على البحث مقارنة بالدول المتقدمة.

6-أغلبية الحاصلين على المؤهلات العليا من ذوي التخصصات النظرية مقارنة بذوي التخصصات التطبيقية، مما انعكس علي هيكل القوي العاملة في قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة.

جدول رقم (9) المؤهلات العليا للتخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات التطبيقية

السنوات	التخصصات النظرية	التخصصات التطبيقية
1990	63.9	36.1
2000	%70	%30

المصدر: منفور، ص65، استنادا إلى الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية عام 2001.

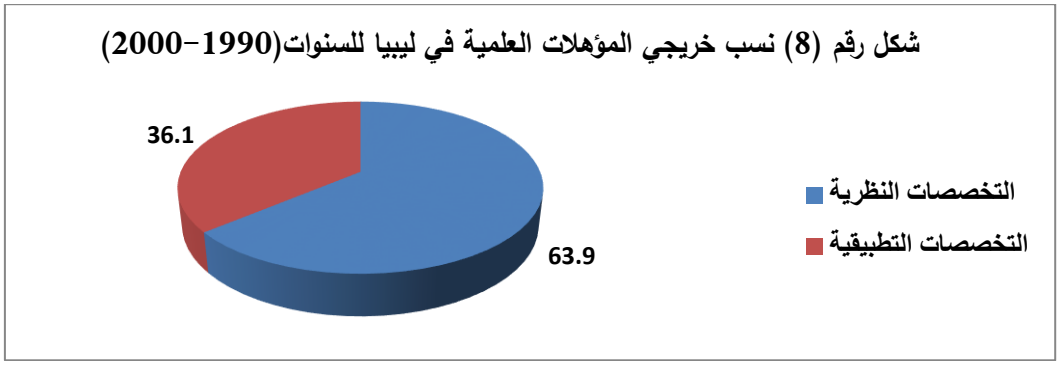

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (9)

النتائج:

1-يتضح من خلال الجدول رقم (2) أن ليبيا جاءت متأخرة في الترتيب، حيث جاءت في الترتيب (93) من أصل 144 دولة خلال العام 2012.

2-مؤشر اقتصاد المعرفة بلغ 3.9 وهو مؤشر منخفض نتيجة إهمال مجموعة الحوافز الاقتصادية، مع عدم الاستقرار السياسي والأمني والانقسام المؤسسي.

3-انخفاض في مؤشر الحوافز الاقتصادية حيث بلغ 1.5 ما يدل على أن الدولة لا تدعم مشاريع الخصخصة مستندة على القطاع العام.

4-اتساع الفجوة المعرفية بين ليبيا والدول المتقدمة، لعدم وجود ليبيا ضمن مجموعة أعلى 25% من دول العالم، التي يبلغ اقتصاد المعرفة فيها 7.5% حيث بلغت الفجوة 4.1.

5-على الرغم من التحسن في بعض مؤشرات الاقتصاد المعرفي وخاصة في مجال التعليم والتنمية البشرية ومعدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي، إلا أنها مازالت متأخرة عربيا وعالمياً فلا تزال أنظمة التعليم في ليبيا غير قادرة على مسايرة التطورات العالمية في المعلومات والاتصالات، كذلك لم تستطع خلق أجيال قادرة على إنتاج المعرفة والمنافسة على المستوى العالمي.

6-بالرغم من المشاريع المستمرة إلا أن ليبيا تبقى متأخرة بشكل نسبي في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو أمر يحد من اندماجها في اقتصاد المعرفة، وحسب ماورد من قبل جمعية الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية على الدول النامية كي تندمج في اقتصاد المعرفة أن تركز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

التوصيات:

1-إبراز دور الجامعات في تنمية الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التوعية والتدريب وتحفيز الابتكار وتقديم الحلول لمعوقات التحول إلى اقتصاد المعرفة وحماية حقوق المبتكرين وتحسين مخرجات البحوث.

2-الاهتمام بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3-تنمية الموارد البشرية وتوجيه الاهتمام نحو منظومة التعليم.

4-إقامة الندوات والمؤتمرات حول الاقتصاد القائم على المعرفة.

5-يتطلب التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في ليبيا الاستثمار في التعليم.

6-دعم قطاع التعليم، وتحسين وتشجيع توجهاته نحو الرقمنة، وذلك لإظهار مكانة الاقتصاد الليبي ضمن المؤشرات الدولية.

7-الاهتمام بالجانب النوعي بدلا من الكمي في قطاع التعليم بمستوياته الثلاثة، ما يسمح بتحسين مستوى التعليم وزيادة كفاءة العنصر البشري.

قائمة المراجع

أولا: الكتب:

1-حسن مظفر الروز(2006) ، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الانترنيت ، المملكة العربية السعودية ، مركز البحوث ، معهد الإدارة العامة ، مكتبة الملك فهد الوطنية.

3-سامر بابكر(2021) ، اقتصاد المعرفة ، صندوق النقد العربي.

4-عبد الرحمن كساب عامر(2014)، رأس المال المعرفي، دار كتاب للنشر والتوزيع.

ثانياً: البحوث والدراسات:

1-أحمد بن حامد نقادي (د.ت)، مؤشرات قياس دور الجامعات في الاقتصاد المعرفي نموذج مقترح: بالإشارة إلى الاقتصاد السعودي

2-أحمد حنيش (2022)، الاقتصاد المعرفي في الدول العربية-دراسة تحليلية لمؤشر المعرفة العالمي ، جامعة الجزائر.

3-أم هاني بوخاري (2021)، اقتصاد المعرفة في الجزائر: دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KAM، جامعة الطائف، الجزائر.

4-إهداء محمد (2016)، مؤشرات قياس الاقتصاد القائم على المعرفة، دراسة مقارنة مع نظرة لوضع مصر واستراتيجياتها في التحول إلى اقتصاد المعرفة، مجلة سيبريان، العدد44 ، journal.cybrararians.info

5-بغداد باي غالي (2017)، "دور الدولة في تنمية اقتصاد المعرفة" دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، قسم العلوم الاقتصادية.

6-سامي عبدالله خصاونة، واقع التعليم العام في الوطن العربي وسبل تطويره، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

7-سمير مسعي (2015)، اقتصاد المعرفة في الجزائر الواقع ومتطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة، رسالة مقدمة لقسم العلوم الاقتصادية لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،. 2015

8-عمر بوريشة (2022)، اقتصاد المعرفة وصناعة التنمية في الدول العربية، جامعة الجزائر3-الجزائر.

9-عائشة المرغني (2019)، وآخرون" متطلبات تحديث مرحلة التعليم الثانوي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة من وجهة نظر مفتشي تعليم طرابلس المركز" العدد السادس نوفمبر.

10-عبد الناصر بشير عبد الله الصغير(د.ت)، الاقتصاد المعرفي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبئية، المجلد(9)، العدد الأول.

11-فريد صغور وآخرون (2022)، دور التعليم العالي ضمن اقتصاد المعرفة وفق مؤشر المعرفة العالمي، دراسة حالة الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(9) العدد (1).

12-هندة مدفوني (2017)، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التيسر.

13-محمد أنس أبو الشامات (د.ت)، اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية "مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول.

14-كنيدة زليخة، بوقموم محمد (2018)، الاندماج في اقتصاد المعرفة بين المتطلبات ومؤشرات القياس، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس.

15-وليد عامر صورية، يوسفي رشيد، واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي والعالمي، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، المجلد 02.

16-نور الدين بن شوفي ، نعمان محصول (2023) ، تحليل مقومات اقتصاد المعرفة في الجزائر خلال الفترة (2008- 2020) ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، المجلد 07 ، العدد01.

ثالثاً: النشرات والتقارير:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير المعرفة العربي ، 2009.

3- مركز البحوث الاقتصادية ، البيانات الإحصائية والاجتماعية ، بنغازي ، ليبيا.

4- إحصائيات صندوق النقد الدولي في ليبيا.

5- مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سنة 1995-2006.

رابعاً: المؤتمرات والملتقيات:

1- حسن مظفر الروز (2017) ، سمات اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي وانعكاساته المحتملة على الميزة التنافسية في البيئة الرقمية ، مداخلة للملتقى الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، الجزائر

2-علة مراد (2011)، جاهزية الدول العربية للاندماج في الاقتصاد المعرفي،دراسة نظرية تحليلية ،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي ، الدوحة قطر ، 18 -20.